

سيرة ذاتية

الاسم: سيد عيسى سيد أحمد زيادة

تاريخ الميلاد: ١٩٤٧/٩/١٥ م

الجنسية : سوداني

الحالة الاجتماعية : متزوج و أب لأربعة أبناء و بنات

المؤهلات العلمية

- ١- بكالوريوس القانون من جامعة الخرطوم - جمهورية السودان ١٩٦٩ .
- ٢- دبلوم الإدارة العامة (دراسات عليا) من كلية الإقتصاد و الدراسات الاجتماعية - جامعة الخرطوم - جمهورية السودان ١٩٧١ .
- ٣- شهادة تنظيم مهنة القانون ١٩٧٠ - جمهورية السودان .
- ٤- شهادة برنامج تأهيل و إعداد المحكمين الصادرة من مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مارس ٢٠١٧ - سلطنة عمان .

الخبرات العملية

الأول من يوليو ٢٠٠٥ م و حتى الآن :

العمل مستشارا قانونيا لهيئة تنظيم الكهرباء - عمان ، تضمنت المسؤوليات على :-

ضمان إلتزام الهيئة بواجباتها القانونية الواردة في قانون تنظيم قطاع الكهرباء و المياه المرتبطة به و القوانين الأخرى السارية وذلك على النحو التالي :-

- إبداء الرأي القانوني في المسائل المختلفة التي يطلبها المدير التنفيذي و أعضاء الهيئة .
- مراقبة الإلتزام بشروط الرخص التي تمنحها الهيئة للشركات العاملة في قطاع الكهرباء و المياه المرتبطة و كذلك الموافقات التي تمنحها الهيئة للشركات الأخرى لأغراض توليد الكهرباء .

- مراجعة الطلبات المتعلقة بمنح الرخص و الإعفاءات و تغيير السيطرة (change of control) المقدمة للهيئة .
- مراجعة مستندات المناقصات المتعلقة بالمشاريع في قطاع الكهرباء و المياه المرتبطة به .
- صياغة القرارات و اللوائح و المستندات القانونية و التنظيمية الأخرى التي تصدرها الهيئة .

١٩٩٨ حتى يونيو ٢٠٠٥ :-

العمل مستشارا قانونيا لوزارة الإقتصاد الوطنى حيث تضمنت المسئوليات على :

- إبداء الرأي القانوني في المسائل المختلفة التي تطلبها الإدارة العليا و الدوائر المختلفة بالوزارة و الخاصة بالمشروعات القومية .
- المشاركة في الفريق المكلف بدراسة و تنفيذ مشروع القاطرة الثالثة للغاز الطبيعي المسال .
- المشاركة في الفريق المكلف بدراسة إنشاء خط الأنابيب لنقل الغاز إلى صحار و صلالة و إنشاء شركة الغاز العمانية .
- صياغة عقد التأسيس و النظام الأساسي لشركة عمان للحوض الجاف و الشركة الوطنية للعبارات و الشركة العمانية للنقل البحري و تسجيل الشركات المذكورة لدى وزارة التجارة و الصناعة .
- عضو الفريق المكلف بإعداد قانون غسل الأموال .
- دراسة مشروعات اتفاقيات التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات مع العديد من الدول و إبداء الرأي القانوني بشأنها .
- المشاركة في تنفيذ برنامج التخصيص و ما يتطلبه من تغييرات قانونية جذرية على نظام المؤسسات الخاضعة للتخصيص . هنا تجد الإشارة إلى :
 - المشاركة في عضوية الفريق الفني المعين من قبل الحكومة للعمل مع المجموعة الإستشارية المعنية بتخصيص قطاع الكهرباء .
 - بحث النواحي الفنية المتعلقة بإستراتيجية تخصيص قطاع الكهرباء و المياه .
 - إعداد وثائق المناقصات ، و الرد على استفسارات المستثمرين .

- الإعداد للتخلي عن الإدارات الحكومية العاملة في قطاع الكهرباء و المياه، و إنشاء الشركات المستقلة للقطاع ، و تسجيل شركات التوليد و النقل و التوزيع لدى وزارة التجارة و الصناعة .
- مناقشة الإتفاقيات ذات الصلة بقطاع الكهرباء و المياه ، و تشمل اتفاقيات شراء الطاقة و المياه، إمداد الغاز لمحطات التوليد و اتفاقيات إنشاء الشركات المستقلة و الإتفاقيات الأخرى ذات العلاقة .

١٩٩٤ - ١٩٩٨ م

العمل مستشارا قانونيا للشركة العمانية لخدمات الطيران حيث اشتملت المسؤوليات على :-

- تقديم النصح و الرأي القانوني للشركة في جميع أوجه أنشطتها المتعلقة بالنقل الجوي و تموين الطائرات و المناولة الأرضية .
- حماية مصالح الشركة و التأكد من التزامها بالقوانين و اللوائح السارية و باتفاقيات المنظمة الدولية للنقل الجوي (IATA) .
- إعداد و مراجعة العقود و الاتفاقيات قبل التوقيع عليها من قبل الشركة و قد شملت :
 - إتفاقية الإمتياز و الخدمات الجوية الموقعة بين الحكومة و الشركة .
 - عقود الإيجار بالطاقم (Wet Lease Agreement) لطائرات الإيرباص ٣٢٠ و عقود الإيجار بدون طاقم (Dry Lease agreement) .
 - عقود المناولة الأرضية مع شركات الطيران .
 - عقود تأجير الطائرات (Chartering) .
 - عقود تموين الطائرات .
 - عقود التدريب و الصيانة .
 - عقود المشتريات .
 - عقود الخدمات الطبية للموظفين .
 - عقود تموين الطائرات بالوقود .
 - عقود تقديم خدمات المعايرة الجوية للمطارات بدول الخليج و الشرق الأوسط .
 - عقود إيجار المنازل و المكاتب بالمحطات الخارجية .
- المشاركة في التفاوض نيابة عن الشركة في الداخل و الخارج .

- المشاركة في إجتماعات اللجان الداخلية للشركة .
- المشاركة في وفود الشركة المشاركة في اجتماعات المنظمة الدولية للنقل الجوي ووكالاتها المتخصصة .
- المشاركة في اجتماعات اتحاد خدمات مطارات الخليج .
- تمثيل الشركة في المحاكم التجارية و الجنائية و دائرة العمل .

١٩٩٢ - ١٩٩٤ م

العمل بمكتب قانوني أجنبي مسجل بسلطنة عمان (أدهم و مشاركوه) حيث اشتمت المسؤوليات على :

- تقديم النصح القانوني في مجال الطيران و النقل البحري و التأمين و النشاط المصرفي .
- مراجعة اتفاقيات تأسيس المشروعات المشتركة (Joint Ventures) .
- الظهور أمام جميع المحاكم نيابة عن المكتب .
- تسجيل الشركات و الشراكات و العلامات التجارية لدى وزارة التجارة و الصناعة .

١٩٧٠ - ١٧٧١ م

العمل بديوان النائب العام بالسودان - دائرة العقود و الاتفاقات الدولية - و التي تعنى بالعقود و الاتفاقيات لحكومة السودان ، ومنها :

- اتفاقيات القروض التي توقعها حكومة السودان مع الحكومات و مؤسسات التمويل و المصارف الدولية .
- عقود المشتريات الحكومية و العقود الأخرى التي تكون الحكومة طرفا فيها .
- إبداء الرأي القانوني في المواضيع التي تطلبها الوزارات المختلفة من الديوان .
- تمثيل الحكومة أمام جميع المحاكم .

١٩٧١ - ١٩٩١ م

العمل بمهنة المحاماة من خلال مكتبى الخاص بالخرطوم - السودان - (تقديم الاستشارات و الخدمات القانونية) و اشتملت المهام على :

- الترافع أمام المحاكم المدنية و الجنائية و الشرعية بمختلف درجاتها و مستوياتها .
- تقديم الاستشارات في مجال القانون التجاري ، (براءة الاختراع - العلامات التجارية - حقوق المؤلف - تسجيل الشركات و الشراكات و أسماء الأعمال - تسجيل الرهن و سندات الدين) .
- تقديم الاستشارات و المساندة القانونية للبنوك التجارية و البنوك المتخصصة متضمنة : (مراجعة و إعداد خطابات الاعتماد و الضمانات المكملة لها - اعداد اتفاقيات القروض الشخصية و قروض الشركات و المؤسسات العامة - المشاركة في إجتماعات الإدارة العليا للبنوك مع المؤسسات المحلية و الأجنبية - عمل الترجمة القانونية للوثائق المصرفية) .
- تقديم الإستشارات و الخدمات القانونية لهيئات و شركات القطاع الخاص و القطاع العام و التي تتضمن : (صياغة العقود و اتفاقيات الشراء - المشاركة في اجتماعات مجالس الإدارة و الجمعيات العمومية - المشاركة في المفاوضات المتعلقة بالتمويل - التحكيم في منازعات الاستثمار) .
- عضو مجلس إدارة المؤسسة العامة للبترول و مستشار قانوني لمعالي وزير الطاقة بالسودان خلال الفترة ٨٥ - ١٩٨٧ م ، حيث تضمنت المسؤوليات :
 - مراجعة اتفاقيات قسمة الإنتاج بين حكومة السودان و شركات البترول العالمية كشركة توتال و صن أويل ، و التفاوض مع الشركات بشأنها .
 - تقديم المشورة القانونية للشركات التابعة لقطاع الطاقة .
 - مراجعة اتفاقيات التعدين و المشاركة في المفاوضات الخاصة بها .

العمل في مجال التحكيم :-

- العمل كمحكم في عدد من هيئات التحكيم للفصل في مختلف النزاعات التجارية و الهندسية .